



جانب من الحضور بافتتاح الدورة العاشرة لمؤتمر الدول الأطراف بالولايات المتحدة الأمريكية

كان لمصر ثلاث أولويات رئيسية خلال رئاستها للدورة، أولها التأكد من استمرار مكافحة الفساد بصورة سليمة وفعالة، حتى أثناء الأزمات، والثانية الحفاظ على توافق الآراء والثالثة تحقيق إنجازات حقيقية تساهم في دعم مكافحة الفساد

قامت مصر والولايات المتحدة الأمريكية بتقديم مشروع مقرر خلال الدورة العاشرة لمدة فترة الاستعراض حتى ديسمبر ٢٠٢٥، وكذا تحديد شكل المرحلة الثانية لآلية استعراض التنفيذ.

- نذكر أيضاً الجهود الحثيثة التي بذلت لوجود بعض الاعتراضات على مشاركة بعض منظمات المجتمع المدني أثناء الدورة التاسعة، حيث سعت الأمانة الفنية للمؤتمر بالتعاون مع البعثة الدائمة المصرية بفيينا إلى حل تلك المشكلات والتي نطمح إلى التعامل بفعالية معها في المستقبل.

- تم القيام بإدخال تعديلات على جدول فرق العمل البينية، حيث تم إضافة عروض تقديمية تحت بند المناقشات المواضيعية تقوم بها الدول باستعراض الممارسات الناجحة والتحديات في مختلف المجالات، وبالفعل تم إعداد حوالي ١٥ جلسة مواضيعية خلال العامين الماضيين شارك فيها حوالي ٤٥ ممثل من الدول الأطراف والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني وكان هدف تلك الجلسات استعراض الممارسات الناجحة والتحديات في مختلف المجالات، مما ساهم في تبادل الخبرات وتعزيز التعاون بين الدول الأطراف.

ختاماً وبعد نقل مسئولية رئاسة المؤتمر إلى الولايات المتحدة الأمريكية بمدينة أتلانتا لترأس الدورة العاشرة يبرز الإرث الضخم والحصاد الإيجابي للرئاسة المصرية خلال العامين الماضيين والذي تمثل في الجهود المبذولة لمواجهة التحديات العالمية، بما اشتملت عليه من نجاحات واضحة يلمسها الجميع في تعزيز التعاون الدولي ومكافحة الفساد وسط الظروف الصعبة التي عاشها العالم من خلال قرارات مدروسة وتركيز استراتيجي، وتستمر مصر في السعي لقيادة الجهود العالمية في هذا المجال الذي يعكس التزاماً بالنزاهة وتعزيز التعاون لتحقيق تطلعات مستقبل أكثر استدامة.

التثقيف والتوعية العامة، وهما عنصران أساسيان في عمل المجتمع الدولي من أجل مكافحة الفساد.

وإضافة إلى ذلك، اعتمدنا مقرران خلال المؤتمر الأول اعتماد استضافة الولايات المتحدة الأمريكية للدورة العاشرة والثاني وضع آلية لتقديم مشروع القرارات بمعرفة الدول الأعضاء وذلك قبل شهر من انعقاد المؤتمر وكل ذلك بتوافق الآراء.

الأولى «الثالثة» هي أن يتم تحقيق إنجازات عملية حقيقية على أرضية التعاون الدولي تساهم في دعم عمليات مكافحة الفساد، وقد نجحت في ذلك أيضاً رغم كثرة التحديات وكانت أبرز الإنجازات :

- خلال العامين السابقين قمنا بإعداد خطة تنفيذية تمتد لثلاث سنوات لمتابعة الإعلان السياسي الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠٢١ وكان عنوانه « التزامنا المشترك نحو العمل بفاعلية على التصدي للتحديات وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي »، حيث قمنا بتقسيم مواد الإعلان وفقاً لاختصاصات مجموعات العمل على أن يتم إرسال استبيانات طوعية تحت الدول الأطراف على مشاركة التحديات والممارسات الناجحة لتجميعها وعرضها خلال مجموعات العمل وفقاً لكل اختصاص.

وقد انصب تركيز المؤتمر وهيئة المكتب خلال العامين السابقين على مستقبل المرحلة الثانية لآلية استعراض التنفيذ التي شارفت على الانتهاء في ديسمبر ٢٠٢٣ * وتحديد أوجه الاستعراض القادمة حيث قامت الأمانة الفنية للمؤتمر بإعداد وثيقة تشمل الدروس المستفادة من آليات الاستعراض الأخرى * بشأن تشغيلها والانتقال إلى المرحلة التالية وشملت تلك الوثيقة خبرات مجمعة في سياق عمليات الانتقال في آليات الاستعراض لنحو ٦ آليات بداية من انتقالها إلى مرحلة الاستعراض الأولية، ومتابعة الاستعراض والإصلاحات المؤسسية والدروس المستفادة، وتمت ترجمة تلك الخبرات بحيث

حققت مصر خلال العامين الماضيين نجاحات واضحة ويلمسها الجميع في تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الفساد وسط الظروف الصعبة التي عاشها العالم من وباء وحروب

* تنقسم المرحلة الأولى من آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى دورتين الأولى تشمل الفصلين الثالث والرابع المعنيين بالجريمة وإنفاذ القانون والتعاون الدولي والدورة الثانية تشمل الفصلين الثاني والخامس المعنيين بالتدابير الوقائية واسترداد الموجودات. * يقصد بالآليات الاستعراض آليات عرض جهود الدول بما اشتملت عليه من ممارسات ناجحة وتحديات.



تسليم رئاسة دورة مؤتمر الدول الأطراف باتفاقية الـ «UNCAC» للولايات المتحدة الأمريكية

رئاسة مصر لمؤتمر الدول الأطراف من شرم الشيخ الى أتلانتا..

حصار كبير وإنجازات رغم التحديات

اللواء / عمرو عادل
رئيس هيئة الرقابة الادارية



انعقدت الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ظل ظروف صعبة وتحديات غير مسبقة بدأت بإنتشار وباء كورونا في كل أنحاء العالم وخلف آثاراً وتداعيات غير مسبقة إقتصادياً واجتماعياً والذي أعقبته عدد من المتغيرات والأزمات الدولية والإقليمية لكن الإصرار المصري على النجاح كان هو كلمة السر في أن تشهد فترة الرئاسة حصاداً كبيراً من القرارات والفعاليات وحلول للكثير من المشكلات.

«الأولى» هي التأكد من استمرار مكافحة الفساد بصورة سليمة وفعالة، حتى أثناء الأزمات، سواء كانت من صنع الإنسان أو صراعات أو أزمات طبيعية.

«الثانية»..الحفاظ على توافق الآراء وهو ما سمي ب «روح فيينا» ، فاعتمدنا ٨ قرارات في مجالات مختلفة، وكان القرار الرئيسي هو الإعلان، الذي تولت مصر رعايته، بشأن مكافحة الفساد أثناء الأزمات وأوقات التعافي منها. وكانت هذه هي رؤيتنا على مدى العامين الماضيين.

كما اعتمدنا أيضاً قرارات تتعلق بالتعاون بين أجهزة الرقابة المالية والمحاسبة وأجهزة مكافحة الفساد، وتنفيذ الاتفاقية، والتعاون في مجال إنفاذ القانون، والوقائية، واسترداد الموجودات، والأهم أيضاً

وهنا لا بد أن نبرز الدور الذي قام به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وفرق العمل بالمكتب في مساعدة الدول على الحفاظ فعلياً على توافق الآراء طوال مدة الرئاسة على مدى العامين الماضيين حيث ساعد ذلك على مواصلة العمل الجماعي، وتوجيه رسالة إلى المجتمع الدولي بأننا كدول أطراف بالاتفاقية «متحدون ضد الفساد».

وقد اجتمعت الدول في شرم الشيخ -ديسمبر ٢٠٢١ ممثلة في وفود أكثر من ١٥٥ دولة و٢٠٠٠ مشارك، وعقدت فعاليات كثيرة، ٧٥ حدثاً جانبياً على هامش المؤتمر، كما تضاعف عدد المنظمات غير الحكومية التي حضرت المؤتمر.

وفي الواقع، كان لمصر ثلاث أولويات رئيسية خلال رئاستها للدورة.